المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية

اسم المقال: طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية في الأردن وأثرها على تحقيق وظائفها من وجهة نظر الحزبيين وغير الحزبيين
اسم الكاتب: د. سلطان ناصر القرعان، د. هيثم محمد عدوس، أ. فاطمة عادل حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8118
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 09:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية جامعة مؤتة ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية في الأردن وأثرها على تحقيق وظائفها من وجهة نظر الحزبيين وغير الحزبيين

د. سلطان ناصر القرعان *
د. هيثم محمد عدوس **
أ. فاطمة عادل حسين***

تاريخ تقديم البحث: 2019/10/9م. تاريخ القبول: 2020/2/3.

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية الأردنية، وأثر ذلك على تحقيق الوظائف المتوقعة منها. وذلك من خلال الأسلوب الكمي، بحيث تكونت عينة الدراسة من (141) مفردة من الأمناء العامين للأحزاب السياسية وأعضاء مجلسي الأعيان والنواب، تم اختيارهم باستخدام عينة متعددة المراحل. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

أولا: على الرغم من التعاون والتنافس بين الأحزاب السياسية إلا أنها في الغالب، تميل إلى الصراع لدرجة تعطيل أعمالها ونشاطاتها، كما أنها تقوم بتحقيق وظائفها بدرجة قليلة.

ثانيا: أظهرت الدراسة أن أفراد العينة من الحزبيين يرون بأن طبيعة العلاقة بين الاحزاب السياسية علاقة تعاونية أكثر منها علاقة صراع، والعكس يرون غير الحزبيين أن طبيعة العلاقة علاقة تصارعية أكثر منها تعاونية.

ثالثا: يوجد علاقة طردية بين طبيعة العلاقة التعاونية والتنافسية بين الأحزاب السياسية من جهه وبين تحقيق وظائفها من جهه أخرى، في حين يوجد علاقة عكسية بين طبيعة العلاقة التصارعية بين الأحزاب السياسية من جهه وبين قدرتها على تحقيق وظائفها من جهه أخرى.

الكلمات الدالة: الأحزاب السياسية، التعددية السياسية، التنافس، التعاون، الصراع

* قسم الإعلام والدراسات الاستراتيجية، كلية الآداب، جامعة الحسين بن طلال، المملكة الاردنية الهاشمية.
** كلية الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.
*** ماجستير في العلوم السياسية، باحثة في مجلس النواب الأردني
حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

Nature of the Relationship between Political Parties in Jordan and its Impact on Achieving its Functions from Partisans and Non-Partisans Perspective

Dr. Sultan Naser AL-Quraan

Dr. Haytham Mohammed Adouse

Fatima Adel Hussein

Abstract

This study aimed to identify the nature of the relationship between the Jordanian political parties and its impact on achieving its multiple functions. Using a quantitative method, (141) general secretaries of political parties and members of parliament and senate, are involved in the sample of our study. They were selected using a multi-stage sample.

The study reached a set of results, the most important are:

First, despite the cooperation and competition between political parties, they often tend to struggle that disrupting their activities and functions.

Second, partisans believe that the nature of relationship between political parties is a cooperative rather than competitive, and vice versa, non-partisans believe that this nature is a competitive relationship rather than a cooperative relationship.

Third, there is a direct link between the nature of the cooperative and competitive relationship among political parties on the one hand and the realization of their functions on the other. While there is an inverse link between the nature of the conflict relationship among political parties on the one hand and their ability to realize their functions on the other hand.

Keywords: political parties, political pluralism, competition, cooperation, conflict

المقدمة:

شهد الأردن حركات إصلاحية، وعمليات تنمية وتحديث نابعة من تصورات ورؤى فكرية لملك البلاد، تمثلت هذه الأفكار في بناء نظام سياسي ديمقراطي يعتمد على التعددية الحزبية والسياسية. ففي إطار هذه العملية التي يسعى اليها الأردن تأتي أهمية تنمية وتطوير دور الأحزاب السياسية لتصبح الأداة الفعالة لإيجاد نظام للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي يساعد على تحويل الانقسامات المتعارضة داخل المجتمع إلى انقسامات طبيعية منظمة من خلال قيامها بعدد من الوظائف التي تتسم بالتنافس والتعاون حتى نصل إلى مرحلة تعزيز وترسيخ العملية الديمقراطية.

وقد أكد بعض الباحثين على أنه يوجد علاقة وطيدة بين تصنيفات النظم السياسية والنظم الحزبية، إذ أن تعدد الأحزاب السياسية يرتبط بالنظم الديمقراطية، في حين ترتبط النظم الشمولية والدكتاتورية بنظام الحزب الواحد أو عدم وجود أحزاب سياسية وتعتبر التعددية الحزبية الصيغة الملائمة لاستيعاب التعدد الثقافي والاجتماعي وتحويله إلى نموذج توازن واستقرار على جميع المستويات في المجتمع.

وحتى تقوم الأحزاب السياسية بوظائفها المتمثلة بالتنمية السياسية والتجنيد السياسي والتنشئة السياسية والمشاركة السياسية، لا بد أن تتصف هذه الأحزاب بالمؤسسية السياسية، بالإضافة إلى العدد المثالي للأحزاب السياسية في النظام السياسي، وطبيعة العلاقة بين هذه الأحزاب. ومن هنا فقد جاءت هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين الأحزاب السياسية في الأردن وتفسير أثرها على تحقيق وظائفها المختلفة.

أهمية الدراسة وهدفها:

تنبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات علمية وعملية، اذ اكتسبت هذه الدراسة أهميتها من أهمية عملية الاصلاح والتنمية السياسية، وكذلك من دور الأحزاب السياسية في هذه العمليات. كما اكتسبت أهميتها أيضا من معرفة طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية في الأردن وخاصة مع هذا التعداد الكبير الذي قد يكون عائقا أمام عملية التحول الديمقراطي والتنمية والتحديث وأمام تحقيق وظائفها المختلفة. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها أيضا من خلال النتائج العلمية والمنطقية التي تقدمها لصانع القرار، ولأعضاء الأحزاب وأمنائها العامين، وذلك من أجل تعزيز الإيجابيات لهذه الأحزاب ومعالجة الثغرات والمشاكل التي قد تقف أمام تطورها وصولا إلى احزاب سياسية فعالة قادرة تحقيق الوظائف المرجوة منها.

وقد جاءت هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: معرفة طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية في الأردن في ظل التعدد الكبير لهذه الأحزاب، ومعرفة مدى تحقيقها لوظائفها المختلفة. هذا بالإضافة إلى معرفة أثر العلاقة بين الأحزاب على تحقيق وظائفها. كما جاءت هذه الدراسة أيضا بهدف التعرف على الاختلاف في طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية، والاختلاف في مدى تحقيقها لوظائفها المختلفة تبعا للاختلاف في الاتجاهات السياسية، والمؤسسة التي ينتمي اليها أفراد عينة الدراسة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أكد الكثير من الباحثين على وجود علاقة وثيقة بين الديمقراطية وتعدد الأحزاب، حتى وصل الأمر إلى الاعتقاد بانه لا ديمقراطية بدون أحزاب سياسية. إلا أن تعدد الأحزاب السياسية في الأردن، والذي وصل الى مايقارب 47 حزبا سياسيا اعتبره البعض من العقبات التي تقف عائقا أمام تحقيق وظائفها المختلفة، وقد جاءت هذه الدراسة لتحليل طبيعة العلاقة بين الاحزاب في الاردن، وتبيان أثر هذه العلاقة على قدرتها في تحقيق وظائفها. ومن هنا فقد جاءت مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

ما هي طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية في الأردن في ظل التعدد الهائل لها؟

ما مدى تحقيق الأحزاب السياسية في الأردن لوظائفها في ظل التعدد الهائل لها؟

هل يوجد اختلاف في طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية في الأردن، ومستوى تحقيقها لوظائفها، تبعا للاختلاف في العضوية في المؤسسة التي ينتمي إليها أفراد عينة الدراسة؟

ما قدرة طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية في الأردن على التنبؤ بتحقيق وظائفها؟

فرضية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على فرضية رئيسية انبثقت من التساؤلات السابقة كما يلي:

يوجد علاقة طردية بين طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية في الأردن، وبين قدرة هذه الأحزاب على تحقيق الوظائف المتوقعة منها.

المنهج والإجراءات المنهجية للدراسة:

اتبعت الدراسة منهجا علميا، من خلال التكامل ما بين الاقتراب الوظيفي، والاقتراب المؤسسي، جنبا إلى جنب مع الاقتراب الوصفي التحليلي، حيث يرى صموئيل هنتنجتون بأن المؤسسة هي الكيان الذي يضم العديد من الأشخاص كالحزب السياسي، ويكون لديه هدف جماعي يرتبط ببيئة خارجية ويرتبط بالنظام السياسي بمؤسساته المختلفة، ويعطي الاقتراب المؤسسي أهمية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تحديد السلوكيات والمخرجات السياسية، بحيث يركز هذا الاقتراب على المؤسسة كوحدة للتحليل، وتغلب فيه النظرة الوصفية، والتاريخية، والدستورية، ويقوم هذا الاقتراب على شرح، وتفصيل وصفي للمؤسسة، ثم إجراء مقارنة بين المؤسسات من حيث التشابه والاختلاف، سواء داخل الدولة أو بين الدول. هذا بالاضافة الى الاقتراب البنائي- الوظيفي الذي صاغه ألموند وزملائه، والذي يركز على النشاطات والوظائف والأدوار كوحدة للتحليل، ويعتبر'آلموند' الاحزاب السياسية كنظم فرعية داخل نظم سياسية تحتوي بداخلها عملية التحول والتي بمقتضاها يقوم بعملية تلقي المطالب أو المدخلات السياسية وتحويلها إلى مخرجات في شكل قرارات سياسية وقوانين. كما أضاف الموند مفهوم القدرة، كمعيار لتحليل ومقارنة أنماط القرارات وتفاعلها مع المحيط الداخلي والدولي[1]. وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الكمي من خلال أداة الاستبانة لجمع البيانات، وذلك من خلال مجموعة من الخطوات كما يلي:

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من (242) مفردة، حيث بلغ عدد الأمناء العامين للأحزاب السياسية(47) شخصا، في حين بلغ أعضاء مجلس النواب (130) نائبا، كما بلغ عدد أعضاء مجلس الأعيان (65) عينا.

وقد تكونت عينة الدراسة من 141 مفردة من مجتمع الدراسة، حيث تم استخدام عينة متعددة المراحل، في المرحلة الأولى تم تقسيم العينة الى ثلاث طبقات: الأمناء العامون للأحزاب السياسية، وأعضاء مجلس النواب، وأعضاء مجلس الأعيان. وفي المرحلة الثانية تم توزيع الاستبانة على جميع الأفراد المتيسرين من مجتمع الدراسة وكانت خصائص عينة الدراسة كما في الجدول رقم (1).

(1) المنوفي، اصول النظم السياسية المقارنة، ص ص 65-61 ، ص ص101-112

جدول (1) خصائص عينة الدراسة

المتغير		التكرار	النسبة من عينة الدراسة	النسبة من مجتمع الدراسة
المؤسسة	الأعيان	32	22.7	%49
	النواب	82	58.2	%63
	الأمناء العامون للأحزاب	27	19.1	%57
الانتماء الحزبي	الحزبيون	40	28.4	
	غير الحزبيين	101	71.6	
الكلي		141	%100	

أداة الدراسة:

تكونت أداة الدراسة من ثلاثة أجزاء: تمثل الأول في المتغيرات الديمغرافية مثل (العضوية في الأحزاب السياسية، والمؤسسة التي ينتمي إليها). وتكون الجزء الثاني من (24) فقرة تقيس طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية، أما الجزء الثالث فقد تكون من (8) فقرات لتقيس مدى تحقيق الأحزاب السياسية لوظائفها، ولتصحيح الأداة، فقد اعتمد الباحثون على تدريج ليكرت الخماسي.

صدق الأداة وثباتها:

لغرض التحقق من صدق الأداة تم توزيع أداة الدراسة بصورتها الأولية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات من ذوي تخصصات العلوم السياسية، بالإضافة إلى بعض المتخصصين في مجال القياس والتقويم واللغة العربية، وطلب منهم إبداء الرأي حول أهمية كل فقرة وسلامة الصياغة اللغوية ومناسبة الفقرات لعينة الدراسة، ولغرض التحقق من ثبات الأداة فقد تم توزيع الأداة بصورتها النهائية على عينة مكونة من (20) مفردة من مجتمع الدراسة، ومن ثم حساب الثبات اعتماداً على معادلة كرومباخ ألفا (الإتساق الداخلي)، وقد بلغت قيمته للجزء الثاني 0.90 ، في حين بلغت قيمته للجزء الثالث 0.88 وهي مقبولة في دراسات العلوم الاجتماعية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

تختلف نظم الأحزاب السياسية عن بعضها من حيث عدد الأحزاب، والحجم، وطريقة التعاون، واستراتيجية كل منهما في العمل، ولفهم طريقة سير عمل النظام السياسي فلا بد من تحليل ومعرفة النظام الحزبي السائد، وعلاقة الأحزاب بعضها ببعض، بالإضافة الى كيفية امتزاج النظام الحزبي بالنظام السياسي للدولة ككل، حيث يوجد ثلاثة أشكال رئيسة للنظم السياسية تتمثل بالنظام الديمقراطي، والنظام الشمولي، والنظام التسلّطي. وقد تعددت التصنيفات لنظم الأحزاب السياسية، حيث صنف الباحثون هذه النظم الى نظم تنافسية، بحيث يوفر هذا النظام عملية التنافس الحر في السوق السياسي، وتشمل نظام تعدد الأحزاب ونظام الحزبين ونظام الحزب المسيطر، ونظم غير تنافسية لا تتيح عملية التنافس ويشمل نظام الحزب الواحد[1].

يتّصف النظام الحزبي في النظم اللاتنافسية بانتفاء أية منافسة ولو نظرية بين الأحزاب السياسية، وذلك إما لوجود حزب واحد فقط، أو لوجود حزب واحد إلى جانب أحزاب شكلية تخضع لقيادته، ويرى بعض الباحثين أن هذا النظام ينتمي إلى نظام الحزب الدولة الذي يطلق على الدول الشيوعية، وبالتالي فإن الحزب يعبر عن الكل، أي انه يمكن ان يتوحد مع الدولة أو يتطابق معها، سواء أكان الحزب هو الذي يستوعب الدولة أم أن الدولة هي التي تستوعب الحزب، ففي كلتا الحالتين يكون نظام الحزب الدولة هو نظام الواحدية[2]

ويرى دوفرجيه أن نظام الحزب الوحيد ليس إلا تكييفا تقنيا للدكتاتورية المتولدة في إطار ديمقراطي، ويرى أنصار هذا النوع من النظام أن الحزب الوحيد هو الصفوة وهو الرابط للجميع، وهدفه خلق نخبة جديدة وطبقة حاكمة جديدة، وتوحيد الرؤساء السياسين القادرين على تنظيم البلد؛ لان الجماهير لا تستطيع حكم نفسها، ويكون أعضاء الحزب ممثلين في كل أنحاء الدولة وحاضرين في كل مكان من المجالس الوزارية وحتى أصغر لجنة محلية[3]

وتتصف النظم الحزبية التنافسية بعدم احتكار حزب واحد للسلطة، حيث يوجد أكثر من حزب يتنافس في الانتخابات، وتتمثل هذه النظم في ثلاثة أنواع هي[4]:

(1) شرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، ص ص 219-221

(2) حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة (117)، ص ص 127

(3) ديفرجيه، الاحزاب السياسية، ترجمة سعد، علي مقلد، ص ص:262-265

(4) النعيمات؛ الدروع، أثر النظام الحزبي في الرقابة الإدارية، دراسات، علوم الشريعة والقانون، ص ص 35-54.

أولا: نظام التعدّد الحزبي، الذي يتصف باتساع نطاق الأحزاب المشاركة في التنافس للحصول على الأغلبية البرلمانية اللازمة لتشكيل الحكومة، الأمر الذي يؤدي بهذه الأحزاب إلى تكوين ائتلاف حكومي بين حزبين أو أكثر في حالة عدم نيل أي حزب هذه الأغلبية. ويعدّ هذا النظام من النظم الداعمة للديمقراطية؛ لأنه يضمن انتقال السلطة وتداولها سلميا عبر صناديق الانتخابات، بالإضافة إلى أنه نشأ وتطور وأخذ صورته الراهنة في مجتمعات رأسمالية متقدمة صناعيا واجتماعيا وثقافيا، وقد كان وليدا طبيعيا لمجتمع حديث صناعي سمحت ظروفه بالتطور التدريجي البطيء.

وينقسم نظام التعدد الحزبي إلى نظم تعددية متطرفة ونظم تعددية معتدلة، حيث يعدّ النظام متطرفا اذا بلغ عدد الأحزاب خمسة أو ستة، ويتصف هذا النوع من النظم بوجود أحزاب معارضة فعالة، ولكنها ليست بالضرورة هي الحزب الثوري، بل انه يعمل من داخل النظام ووفقا لقواعده، كما يتصف هذا النوع من النظم أيضا بوجود تعدد في المعارضة، حيث لا تستطيع الأحزاب في التعددية المتطرفة أن تجمع قواها بل إنه قد تكون أقرب للنظام من المعارضة، أما النظم التعددية المعتدلة فهي النظم التي تقع بين نظام الثنائية الحزبية من ناحية، ونظام التعددية المتطرفة من ناحية أخرى[1].

ويرى دوفرجيه انه قد يكون هناك التباس في تصنيف نظم التعددية السياسية، وخاصة بين تعدد الأحزاب وعدم وجود أحزاب سياسية، حيث الانقسام بين الجماعات في الرأي وخاصة إذا كانت هذه الجماعات غير ثابته، ومائعة، وبدائية، فإنه لا ينطبق عليها المفهوم الحقيقي للتعددية الحزبية، كما إنها لا تستطيع تطبيق الضوابط المميزة بين الثنائية الحزبية والتعددية، حيث لا أحزاب حقيقية موجودة، إلا أن بعض هذه الجماعات تدخل في مرحلة الوسط بين الحزبية وغير الحزبية، حيث يوجد أحزاب شرعية ذات حد أدنى من التنظيم ومن الاستقرار وتجمعات غير ثابته وغير منظمة، وبهذا يضيع الحد الفاصل بين التعددية وانعدام الاحزاب. ويفسر دوفرجيه النزعة إلى التعددية بدون حدود الى التعددية القومية العرقية من خلال تناقض تعدد الأعراق مع التعدد الاجتماعي والسياسي، أو الانقسامات المختلفة من خلال النزعة الفردية وحب الأعضاء للأصالة الشخصية والميل إلى الفوضوية في الطباع[2].

(1) حرب، مرجع سابق، ص119-120.

(2) ديفرجيه، مرجع سابق، ص 236-246

ثانياً: نظام الحزبين الكبيرين، وفي هذا النظام يوجد عدد كبير من الأحزاب الصغيرة، بالإضافة الى وجود حزبينن كبيرين غالباً ما يتبادلان موقع السلطة في النظام السياسي، حيث يوجد قدر كبير من التنافس بين هذين الحزبين للحصول على الأغلبية. ومن الأمثلة على هذا النظام الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا. وقد ساد اعتقاد مؤداه أن هذا النظام يرتبط بتحقيق عدد أكبر من الاستقرار السياسي على أساس أنه يسهم في تقليل درجة المساومات والمناورات الحزبية التي تعتري النظم الحزبية المتعددة [1].

وحول نشوء هذا النظام يستبعد دوفرجيه مجموعة من الأسباب مثل: الشكل الهندسي للبرلمان، وشكل مجلس العموم البريطاني ذي الصفين المتقابلين من المقاعد الداعين إلى الثنائية بحكم وضعهما، وبين شكل نصف المستديرة الفرنسي، حيث يدفع غياب الحدود بين المقاعد إلى تعدد الفروق، ويرى أن التفسير التاريخي أكثر جدية حيث الاعتياد التاريخي على الثنائية الحزبية مائة سنة تقريبا في الولايات المتحدة وبريطانيا، هو عامل أكيد في قوتها، إلا أنه يرى أن النظام الانتخابي هو العامل الأكثر أهمية في تفسير الثنائية الحزبية، حيث أن الاقتراع الأكثري ذا الدورة الواحدة، يساعد على قيام الثنائية الحزبية، كما أنها تتوافق مع القاعدة الاجتماعية[2].

ثالثا: نظام الحزب المُهيمن، يوجد في هذا النظام أحزاب سياسية كثيرة، وهي أحزاب منافسة للحزب الغالب أو المُهيمن أو المُسيطر، لكن منافستها له هي منافسة نظرية شكلية، حيث يعدّ هذا النموذج من النماذج الأساسية للأحزاب السياسية في النظم التعدّدية في البلدان النامية، كما يعدّ وجود الأحزاب الصغيرة في هذه النظام كمنافسة قانونية وشرعية، ولكنها غير فعالة للحزب الغالب أو المسيطر، ويمكن القول: إنّ هذا النوع فعليا هو نظام الحزب الواحد الذي لا يحدث فيه انتقال سلمي للسلطة[3].

وظائف الأحزاب السياسية:

تقوم الأحزاب السياسية بعدة وظائف، بحيث تزيد من أهميتها في النظم السياسية، ففي النظم الديمقراطية الليبرالية تقوم الأحزاب السياسية بالتمثيل السياسي، وعملية الاتصال بين الجماهير والسلطة، وتجميع المطالب، هذا بالإضافة إلى بعض الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية في

(1) حرب، مرجع سابق، ص120.

(2) ديفرجيه، مرجع سابق، ص ص 225-227.

(3) حرب، مرجع سابق، ص ص 120-121.

الدول النامية كعملية التحديث والتنمية السياسية والتحول الديمقراطي، وسوف يتم عرض وظائف الأحزاب السياسية بشكل عام كما يلي[1]:

أولاً: وظيفة التمثيل السياسي من خلال نشر الأيديولوجيات والأفكار بين هيئة الناخبين، وتقوم الأحزاب السياسية أيضا بمهمه اختيار المرشحين في العملية الانتخابية وتقديمهم للناخبين، بحيث يتحقق نجاح الحزب بقدرتة على التعبير عن المواطنين ومطالبهم[2].

ثانيا: وظيفة تحقيق الاتصال بين النواب والناخبين وبين الناخبين والحكومة من خلال حضور الاجتماعات والمؤتمرات التي تقوم بها الأحزاب السياسية، بحيث تتلقى الأحزاب السياسية طلبات المواطنين واحتياجاتهم، وينقلونها للحكومة. وتقوم الأحزاب السياسية بتجميع صفوف النواب في المجالس النيابية، بحيث يتم تجميع نواب الحزب الواحد في جماعات برلمانية[3]

ثالثا: وظيفة تجميع المصالح من خلال تحويل المطالب التي يتلقاها من الجماهير، ثم يقوم ببلورتها وصياغتها في شكل بدائل لسياسة عامة، يسعي الحزب إلى تحقيقها، بحيث تساعد الأحزاب السياسية الحكومة في التقليل من عبء المطالب على مراكز صنع القرار، مما يؤدي إلى تدعيم النظام السياسي والحفاظ علي استقراره واستقرار الرأي العام[4].

رابعا: وظيفة التجنيد السياسي من خلال إسناد الأدوار للأفراد لتولي المناصب السياسية على مستوي الوظائف السياسية العليا والوظائف الحكومية والوظائف الحزبية. وتتم هذه العملية إما عن طريق تقديم قادة الحزب الأشخاص إلى أعضاء الحزب للموافقة عليها، أو عن طريق عملية انتخابية تقوم على المنافسة داخل الحزب[5].

خامسا: وظيفة التنشئة السياسية والتكامل الوطني من خلال إدماج العناصر الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعرقية والجغرافية في الدولة الواحدة، بحيث يتم تلقين الفرد مجموعة القيم والمعايير والاتجاهات السياسية التي يتم من خلالها خلق ثقافة سياسية جديدة أو الإبقاء على الثقافة السياسية القديمة[6].

(1) Sartori,G, parties and party system ,pp 24-25

(2) شرقاوي، مرجع سابق، ص ص 207-209.

(3) نفس المرجع، ص210.

(4) almond. G. and powell, G. B, Comparative politices A developmental approach p98

(5) المنوفي، مرجع سابق، ص ص 197-198.

(6) محى الدين، نظام الحزب الواحد، ص ص 110-111؛ حرب، مرجع سابق، ص ص166-188.

سادسا: وظيفة المشاركة السياسية وحل أزمة الشرعية، عندما تعجز المؤسسات السياسية القائمة في المجتمع عن الاستجابة للمطالب، تقوم الأحزاب السياسية عن طريق المشاركة في السلطة في التخفيف من هذه الأزمات، حيث تمثل الأحزاب السياسية أداة مهمة في توطيد أركان السلطة الشرعية من خلال حشد التأييد الجماهيري له، وإقامة مظلة واسعة من العلاقات المتشابكة. يقدم الحزب السياسي للمواطنين طريقة لتنظيم وتجميع أنفسهم لممارسة التأثير علي السلطة السياسية[1].

التجربة الحزبية في الأردن:

بدأت الحياة الحزبية في الأردن قبل إعلان تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921. ففي عام 1919 انتظم بعض الأردنيين في حزب الاستقلال السوري الذي أنشئ فرع له، عندما أُنشئت إمارة شرقي الأردن، وشارك بعض أعضائه في أول حكومة أردنية برئاسة رشيد طليع عام 1921. ثم توالى بعد ذلك تأسيس الأحزاب السياسية في الأردن مطالبة بالاستقلال ومقاومة الانتداب البريطاني والرفض للمعاهدات التي تنتقص من استقلال البلاد، ومن الأحزاب التي ظهرت بعد ذلك حركة الإخوان المسلمين عام1943، ثم الحزب العربي الأردنـــي/ الجبهة الوطنية 1946، وحـزب الشعب الأردني1947، والحزب الشـــيوعي الأردنـــي1951، وحزب التحرير1952، وحركـــة القوميين العرب 1952، والحزب الوطني الاشـــتراكي 1954 الذي شكّل ما سُمِّي آنـــــذاك بالحكومة الوطنية عام 1956 برئاسة دولة السيد سليمان النابلسي، ثم جاء بعد ذلك حزب البعث العربي الاشتراكي في آب من عام 1955، وصدر قانون الأحزاب الأول للدولة الأردنية في عام 1956. وفي عام 1957 ونتيجة الظروف السياسية التي طرأت على المشهد السياسي الأردني تم الإعلان عن حالة الطوارئ، وتوقف النشاط الحزبي حتى عام 1992 بعد صدور قانون الأحزاب، وتأسس بناءا على هذا القانون عدد من الأحزاب، حيث كانت لها ارتباطات مع الأفكار والأيدلوجيات التي كانت تتبناها الاحزاب سابقاً، ثم جاء بعد ذلك قانون 2007 وقانون 2012. واستنادا لهذا القانون ظهرت الأحزاب بصورة رسمية ووصل عددها إلى ما يقارب 32 حتى 2008/4/1 حزبا سياسيا وتمحورت هذه الأحزاب في أربعة اتجاهات أو تيارات سياسية هي: التيار القومي والتيار الإسلامي والتيار الليبرالي والتيار اليساري[2].

(1) حرب، مرجع سابق، ص ص 173-188

(2) مصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، ص ص105-118.
الثبيتات، المحور السياسي، التربية الوطنية، ص ص 142-147.

وعندما انتقل ملف الأحزاب من اختصاص وزارة الداخلية إلى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية صدر قانون الأحزاب رقم (39) لسنة 2015 الذي يعمل به الآن، وقد وصل عدد الأحزاب السياسية المرخصة لدى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية تقريبا ما يعادل 47 حزب ضمن التيارات السياسية الأربعة سابقة الذكر. وقد عالج هذا القانون حرية تأسيس الأحزاب السياسية من خلال إعطاء الأردنيين هذا الحق، بحيث يجوز لخمسة من الأردنيين على الأقل تأسيس حزب سياسي من خلال إخطار رئيس لجنة شؤون الأحزاب المشكلة وفقا لأحكام هذا القانون خطيا بتلك الرغبة، مبينا الأفكار الأولية؛ ليتمكنوا من ممارسة نشاطاتهم. علما بأنه لا يجوز تأسيس الحزب على أسس دينية، أو طائفية، أو عرقية، أو فئوية، أو على أساس التفرقة بسبب الجنس، أو الأصل. ومن المآخذ على حرية تأسيس الأحزاب السياسية في الأردن انه لا يجوز أن يعلن الحزب عن نفسه أو يمارس أي نشاط إلا بعد الإعلان عن تأسيسه، وبعد الإعلان عن تأسيسه يتمتع بشخصية اعتبارية، ولا يجوز حله؛ إلا وفق أحكام نظامه الأساسي، أو بقرار قضائي وفقا لأحكام القانون. ولا يجوز مراقبة أنشطته، ومقار، ووثائق، ومراسلات الأحزاب السياسية في الأردن؛ إلا بقرار قضائي، بحيث يتم تفتيش مقر الحزب بقرار من المدعي العام وبحضوره، وحضور ممثل عن الحزب[1].

وقد اتسمت الأحزاب السياسية في الأردن بالسمة العشائرية والطابع الشخصي، بالإضافة إلى تدني درجة المؤسسية وغياب الترابط بين وحدات الحزب الداخلية، وسيطرة الشخصانية على قراراتها ومسيرتها، حيث أنها تأثرت بالموروث القديم مما جعل المواطن يبتعد عنها، الأمر الذي أدى إلى ضعفها[2].

الدراسات السابقة:

إن المتتبع للدراسات السابقة التي درست وحللت الأحزاب السياسية، ليجد مجموعة من الدراسات التي تناولتها بطرق مختلفة، وسوف نعرض بعضها حسب التسلسل الزمني ضمن مجالين: أولها الدراسات التي تناولت الأحزاب في الأردن، وثانيها الدراسات التي تناولت الأحزاب غير الأردنية؛ اذ تناولت دراسة العزام[3] اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية، حيث جاءت هذه الدراسة لمعرفة دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية وعن المعوقات والعقبات التي تعترض طريقها في هذه العملية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة عكسية بين العمر وبين

(1) قانون الأحزاب الاردني 2015، http://www.moppa.gov.jo.

(2) العزام، اتجاهات الاردنيين نحو الاحزاب السياسية، دراسات: العلوم الانسانية والاجتماعية ص ص 244- 263.

(3) العزام، مرجع سابق، ص ص 244-263.

الإتجاهات السلبية للأحزاب السياسية، وتبين نتائج الدراسة سلبية اتجاهات أفراد العينة نحو الأحزاب السياسية بشكل عام، وأن الأحزاب السياسية كانت قاصرة عن لعب دور في التنمية السياسية، كما أنها لم تنجح في بناء ثقافة سياسية حزبية إيجابية تعزز وجود النظام الحزبي. كما أكدت دراسة الحسامي[1] هذه النتائج من خلال داسته حول دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية التنمية السياسية في الأردن للفترة الواقعة بين 1989–2008 ، حيث توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: ضعف دور الأحزاب الأردنية في عملية التنمية السياسية، وذلك بسبب الإرث الثقافي السلبي للأحزاب بالإضافة إلى الصورة السلبية للأحزاب السياسية التي عززتها وسائل التنشئة الإجتماعية والسياسية، وضعف الموارد المالية للأحزاب، والذي أثر بشكل سلبي على دورها في عملية التنمية السياسية. وقد جاءت دراسة النهار[2] بهدف تحليل مشاركة الاحزاب السياسية في الحياة السياسية الأردنية ومدى مشاركتها في الانتخابات البرلمانية لعام 2007 وتأثيرها في العملية الديمقراطية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية أثرت بشكل مباشر على الأحزاب السياسية في الأردن، حيث ان التمثيل البرلماني ارتبط بالتمثيل الاجتماعي، ويذكر الباحث أنه على الرغم من وجود أحزاب سياسية منذ إنشاء الأردن إلا أنها ما يزال تأثيرها محدودا على الحياة السياسية والبرلمانية، وذلك بسبب البيئة القانونية للأحزاب والعوامل الاجتماعية بالإضافة إلى أسباب تعود على الأحزاب نفسها.

أما دراسة الشرعة والثبيتات وجرار[3] فقد جاءت بهدف تحديد مستوى الوعي السياسي بين الأمناء العامين للأحزاب السياسية في الأردن نحو مفهوم الإصلاح السياسي، بالإضافة إلى معرفة الاختلاف في مستوى هذا الوعي تبعا لبعض المتغيرات المستقلة (الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، ونوع العمل، ومدة العضوية في الحزب، والمدة كأمين عام، ونوع الحزب). وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الأمناء العامين للأحزاب السياسية لديهم درجة عالية من الوعي نحو الإصلاح السياسي في الأردن، حيث أن لهم خبره سياسية عاليه من خلال العمل في المنظمات السياسية المختلفة، وأظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد اختلاف في مستوى الوعي تبعا للجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي، ولصالح الذكور، الذين أعمارهم أكثر من 45 سنة،

(1) الحسامي، الاحزاب السياسية الاردنية، رسالة ماجستير.

(2) Nahar, GH. The Impact of Political Parties on the 2007 Jordanian Parliamentary Elections,121-133.

(3)Al-Sharah, M., Althubetat, Q., Jarrar, A., The Level of Political Reform Awareness in Jordan from the Perspective of Jordanian Political Parties' ,p.p 1-11.

المستوى التعليمي الاعلى، المستوى الاقتصادي الأعلى. في حين جاءت دراسة العيادات[1] حول دور الاحزاب السياسية في الثورات العربية بهدف تحليل دور الأحزاب السياسية في ضوء عمليات الانتقال الإقليمية منذ الانتفاضات العربية، حيث يرى الباحث أن التاريخ السياسي والتركيب الاجتماعي والثقافي للمنطقة يمكن أن يساعد في شرح الكثير من ان التعبئة الشعبية في العالم العربي في أعقاب الثورات العربية، أخذت مكانا خارج السياسة المؤسسية، وقد توصل الباحث الى مجموعة من النتائج أهمها: أن دور الأحزاب السياسية في مصر وتونس محدود وضعيف فيما يتعلق بإدارة الثورات المتمثلة بالربيع العربي.

ومن الدراسات كذلك، دراسة مارتينز[2] حول نبوءة الأردن الذاتية وأثر إنتاج أحزاب سياسية ضعيفة على الديمقراطية في الأردن، إذ يرى الباحث أن الأحزاب السياسية نشأت في نظام هجين بين الديمقراطي والاستبدادي. ويرى الباحث أن ضعف الأحزاب السياسية في الأردن يجعلها غير مستعدة لعملية التحول الديمقراطي، هذا بالإضافة إلى أن المعارضة القانونية مهددة وغير كفؤة، الأمر الذي يجعل من الإصلاحات السياسية في النظام السياسي الأردني عشوائية.

وهناك مجموعة من الدراسة الاجنبية التي تناولت الأحزاب السياسية مثل دراسة ستانير[3] حول مدى استخدام الإنترنت من قبل الأحزاب السياسية البريطانية في الانتخابات العامة لعام 2005، وقد توصل الباحث إلى أنه يوجد تحول مستمر للحملات الانتخابية الإلكترونية، حيث أن الأحزاب السياسية الرئيسة كانت سريعة في محاولة استغلال التكنولوجيا الجديدة في تعبئة مؤيديها وإقناع الناخبين المترددين على مدار ثلاث حملات انتخابية 1997/ 2001 / 2005. كما جاءت دراسة أوسي[4] حول الأحزاب السياسية في غانا لمعرفة هل الأحزاب السياسية تعدّ أداة داعمة للديمقراطية؟ وهل تقوم بوظائفها مثل: صياغة السياسات، وتجميع المصالح، والتكامل الاجتماعي، وتوظيف النخبة. وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن غانا من أنجح الديمقراطيات في إفريقيا، وأن الأحزاب فيها قوية نسبياً، وتقوم بتعبئة أعداد كبيرة من الناخبين، وتجميع المصالح وتوظيف النخبة.

(1) Eyadat, Z., A Transition without Players: The Role of Political Parties in the Arab Revolutions, P.P 160-175

(2)Martinez, J. Jordan's self-fulfilling prophecy: the production of feeble political parties and the perceived perils of democracy, P.P 356-372.

(3)Stanyer, J., Political Parties, the Internet and the 2005 General Election: From Web Presence to E-Campaigning?, P.P 1049-1065.

(4)Osei, A. Political parties in Ghana: agents of democracy? P.P 543-563

أما دراسة فينيندال[1] فقد جاءت لتبيان فيما إذا كانت جمهورية بالاو قادرة على ممارسة الديمقراطية بدون أحزاب سياسية؟ ويقول الباحث: إنه يوجد اعتقاد لدى الكثير من الباحثين في العلوم السياسية أن الأحزاب السياسية عنصر ضروري للديمقراطية، إلا انه في الواقع غير صحيح، حيث تعمل ست ديمقراطيات جزرية صغيرة في المحيط الهادئ بدون أحزاب، ويبين الباحث عدة تفسيرات لغياب الأحزاب في هذه البلدان من خلال تقديم تحليل نوعي قائم على المقابلة لإحدى هذه الديمقراطيات، وتشير نتائج الدراسة إلى أن كلاً من الحجم والثقافة، يسهمان في عدم وجود أحزاب في بالاو، وأن دور الأحزاب يتحقق من نواح كثيرة بواسطة الهياكل العشائرية، ووجد الباحث أن غياب الأحزاب في بعض الأمور يضعف أداء ديمقراطية بالاو، إلا أن المشاركين في الاستطلاع يشيرون بشكل متناقض إلى أن القيادة التقليدية غير المنتخبة تسهم بشكل إيجابي في أداء الديمقراطية في بالاو. وقد جاءت دراسة زاباتاباريرو[2] حول كيف تتعامل الأحزاب السياسية مع فجوة التنوع، وما هي الاستراتيجيات المستخدمة في ذلك، إذ يفترض الباحث أن الأحزاب السياسية لا يمكن ان تكون محايدة مع وجود التنوع، وخاصة في عمليتي المشاركة والتمثيل؛ لذا فان الأحزاب السياسية تستخدم استراتيجيات المنطق النفعي مع دمج المهاجرين في الأحزاب السياسية على أي جدال قائم على المساواة وتقاسم السلطة للتعامل مع هذا الأمر.

أما دراسة اوسي واقومور[3] حول النوع الاجتماعي في الأحزاب السياسية أثناء الانتخابات العامة في غانا لعام 2016، فقد توصل الباحثان الى مجموعة من النتائج أهمها: أن الأحزاب السياسية في غانا لم يكن لها دور في تعزيز مشاركة المراة وتمثيلها في المناصب القيادية، كما أن الفجوة بين الجنسين لم تقل في الحزبين المهيمنين (المؤتمر الوطني الديمقراطي، والحزب الوطني الجديد)، الأمر الذي يضعف مكانة الأحزاب السياسية في تعزيز الديمقراطية والمساواة بين الجنسين.

ومن خلال الإطلاع على الدراسات السابقة، تبين أن جميع الدراسات الأجنبية اختلفت عن هذه الدراسة من حيث مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى الإختلاف في الموضوعات التي تناولتها الدراسات السابقة، كما تبين وجود نقاط تقاطع مع بعض الدراسات التي تناولت الأحزاب السياسية في الأردن، كدراسات حالة، حيث تناولت هذه الدراسات قضايا تتعلق بأدوار الأحزاب ووظائفها وإتجاهات

(1)Veenendaal, P. How democracy functions without partie , p.p 27-36

(2)Zapata-Barrero, R. , How do political parties deal with the "diversity gap"? Democratic deficits and party strategie, Pages 766-786.

(3)Osei-Hwedie, Z & Agomor, Gender in political parties: Ghana's 2016 general elections, Pages 393-411

المواطنين حولها، و أما ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تناولت الأحزاب السياسية في الأردن، فهو تناولها بالتحليل لطبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية في الأردن، ومعرفة فيما إذا كانت هذه العلاقة صراعية أم تنافسية أم تعاونية، وتبيان أثر طبيعة هذه العلاقة على قدرة هذه الأحزاب بالقيام بوظائفها المختلفة.

نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها:

بعد تفريغ الاستبانات ومعالجتها إحصائيا، فقد تم عرض نتائج الدراسة وتحليلها، ولغايات عملية التنظيم، إلى مجموعة من المحاور، بحيث تتفق مع اسئلة الدراسة كما يلي:

أولا: للإجابة عن السؤال البحثي والذي يبحث في معرفة طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية في الأردن في ظل التعدد الهائل لهذه الأحزاب، فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تقيس هذا المحور كما في الجدول (2).

جدول (2) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تقيس طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية

تكون العلاقة بين الأحزاب في الحالات التالية:	تعاون عن طريق تشكيل لجان وتجمعات وحوارات مشتركة قد تصل للتحالف والاندماج		تنافس حر عن طريق الانتخابات		صراع واختلاف قد يصل الى تعطيل العمل، خاصة عندما تتعارض مصالحها الشخصية	
الفقرات حسب ورودها في الاستبانه	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
لتشكيل قوائم للترشح للانتخابات النيابية	2.539	1.16200	2.652	1.0350	3.1560	1.32710
لتشكيل لجنة للضغط والتأثير على الأجندة السياسية بشأن قضايا محددة	2.574	1.1725	2.539	1.0178	3.3617	1.34842
لتمرير تشريعات في البرلمان من أجل إصلاحات سياسية	2.595	1.08219	2.581	1.0566	3.2270	1.30038
العلاقة داخل البرلمان للتشاور حول إعطاء الثقة للحكومة	2.624	1.18043	2.588	.98612	3.1631	1.33964
لتشكيل لجنة لمناقشة قضية سياسية أو تشريع أو مسالة متعلقة بالأداء الحكومي أو الإنفاق الحكومي	2.645	1.16579	2.574	.99451	3.2766	1.27675
لتشكيل قوائم للترشح للانتخابات النقابية	2.659	1.24688	2.709	1.0989	3.2766	1.34752
لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك	2.723	1.24273	2.808	1.1013	3.3475	1.28166
اللقاءات السياسية غير الرسمية بين مختلف أعضاء الأحزاب السياسية (الاجتماعات العادية أو بالصدفة).	2.971	1.2417	3.063	1.0637	3.2979	1.32958
الكلي	2.666	.85912	2.689	.87686	3.2633	.97270

يتبين من خلال الجدول (2) أن الغالب على طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية هي العلاقة الصراعية، الأمر الذي قد يصل بهذه الأحزاب إلى تعطيل أعمالها والقيام بوظائفها إذا تعارضت بعض القضايا مع مصالحها الخاصة، حيث بلغ الوسط الحسابي لمجموع الفقرات التي تقيس هذا المجال 3.2633 وبانحراف معياري 0.972، تلاها الطبيعة التنافسية عن طريق الانتخابات، وبوسط حسابي 2.689 وبانحراف معياري 0.876، وأخيرا العلاقة التعاونية والتحالف بوسط حسابي 2.666 وبانحراف معياري 0.859، وقد كانت جميعها بدرجة متوسطة. ويتبين من الجدول نفسه أنه إذا ارادت الأحزاب السياسية الأردنية القيام ببعض النشاطات أو الأعمال كتشكيل قوائم للترشح للإنتخابات النيابية، والنقابية أو تشكيل لجان للضغط والتأثير على الأجندة السياسية بشأن قضايا محددة، اولتمرير تشريعات في البرلمان من أجل إصلاحات سياسية، وإعطاء الثقة للحكومة، أو لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك من خلال اللقاءات السياسية غير الرسمية بين مختلف أعضاء الأحزاب السياسية، فإن طبيعة العلاقة بين هذه الأحزاب تتسم بالخلاف والصراع لدرجة تعطيل هذه النشاطات والأعمال خاصة إذا تعارضت مع مصالحها الشخصية. وهذا واضح من خلال إجابات الأفراد عينة الدراسة حيث يرى أفراد عينة الدراسة أن طبيعة العلاقة وان كانت تميل إلى الصراع إلا أن التنافس والتعاون أحيانا قد يكون موجودا وبدرجة متوسطة، حسب طبيعة القضايا المطروحة للنقاش، وحسب المصالح الشخصية التي تعود على الأحزاب السياسية كل على حدة.

ويرى بعض الباحثين أن التعددية الحزبية السياسية هي الصيغة الملائمة لاستيعاب التعدد الاجتماعي والثقافي والديني والفكري، وتحويله من نموذج الصراع إلى نموذج التوازن والتعايش ويؤدي بالتالي إلى خلق قيم وطنية مشتركة وصولا الى التكامل والاستقرار السياسي[1]. إلا أن الباحثين رأيّا في حالة الأردن العكس تماما، حيث أن التعدد السياسي في الأردن بدلا من أن يخلق حالة التوازن والتعايش والاستقرار، فقد خلق حالة من الصراع والاختلاف، وهذا واضح من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة، الأمر الذي يعني أن سبب هذا التعدد في الأردن ليس من أجل المصلحة العامة، وإنما جاء نتيجة لتحقيق مصالح خاصة لبعض الأشخاص.

ويرى دوفرجيه أن روح الفردية عند الأعضاء وحبهم للأصالة الشخصية والميل إلى الفوضوية في الطباع تدخل نزعة واضحة نوعا ما نحو التعددية. وهذا ما يراه الباحثون في النظام الحزبي الأردني، حيث أن سبب التعدد المبالغ فيه هو الشخصانية، وحب الذات والبحث عن المصالح الخاصة من خلال تجنيدهم لبعض المناصب السياسية في الحكومات المتعاقبة[2].

(1) محي الدين، نظام الحزب الواحد واثره على الحقوق السياسية للمواطن، ص ص 129- 133

(2) ديفرجيه، مرجع سابق، ص246

وعلى الرغم من اندماج تسعة أحزاب سياسية وسطية قبل انتخابات عام 1997 لقيام حزب سياسي كبير، إلا أن معظم أعضائه عندما تقدموا للانتخابات تقدموا كمرشحين مستقلين، كما أن هذا التجمع استطاع أن يحصل على أحد عشر نائبا في مجلس النواب، إلا أنهم لم يعملوا ككتل نيابية بل عملوا لتحقيق مصالحهم الشخصية كل على حدة، هذا بالإضافة إلى أن الأحزاب السياسية الباقية لا تحظى أي منها بمقعد أو مقعدين. وتتصف هذه الأحزاب بانها كيانات شخصية صغيرة فرصتها في التأثير السياسي، وقدرتها المؤسسية ضعيفة[1].

وحول طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية والمتمثل في عملية التحالف فيما بين هذه الأحزاب يرى دوفرجيه أن عدد الأحزاب السياسة في النظام السياسي يلعب دورا حاسما في تكوين الأحلاف، بالإضافة إلى قدرة أحد هذه الأحزاب الحصول على الأكثرية المطلقة من أجل تشكيل السلطة السياسية، وإلا فإنها بحاجة إلى تشكيل ائتلافات وتحالفات، حيث ذكر دوفرجيه الكثير من الأمثلة والتي عملت على تحالفات قوية بعضها وصل إلى الاندماج [2]. ومن هنا يرى الباحثون أنه لا بد من العمل في الحالة الأردنية مبدئيا على التحالفات فيما بين هذه الأحزاب المتعددة وصولا إلى حالة الاندماج وخاصة أن الأحزاب في الأردن تشكل أربعة تيارات سياسية تتمثل في التيار الإسلامي، والتيار اليساري، والتيار الوسطي، وأخيرا التيار القومي، بحيث يمثل كل تيار مجموعة من الأحزاب السياسية، ومن هنا نجد أن هناك أربع منظومات سياسية قريبة الى حد ما في توجهاتها، وأفكارها، لذلك فمن الضرورة التكتل والاندماج وصولا الى أربعة أحزاب سياسية على الأقل تمثل هذه الاتجاهات.

ثانيا: للإجابة عن السؤال البحثي الثاني الذي يتعلق بمعرفة مدى تحقيق الأحزاب السياسية في الأردن لوظائفها في ظل التعدد الهائل لهذه الأحزاب، فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تقيس ذلك كما في الجدول (3).

(1) تشامبرز، واخرون. تقييم الإطار الانتخابي، المملكة الاردنية الهاشمية، شبكة تقرير الديمقراطية الدولية، برلين/ المانيا، ومركز الأردن الجديد للدراسات، ص 24.

(2) ديفرجيه، مرجع سابق، ص ص 329-330.

جدول (3) الأوساط الحسابية والانحراف المعيارية للفقرات التي تقيس تحقيق الأحزاب السياسية الأردنية لوظائفها

الفقرة كما وردت في الاستبانة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
فعّلت دورها كوسيط بين الحاكم والمحكوم وإضفاء الشرعية السياسية للحكم	2.0496	1.24399
زادت الانسجام بين أفراد المجتمع وتماسكه	2.2624	1.08658
غيرت وخلقت ثقافة سياسية جديدة تتواءم مع مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان	2.3262	1.16800
فعّلت دورها كجهة ناطقة باسم الرأي العام وتوصيل مطالبة لصناع القرار	2.3404	1.29741
فعّلت دورها كأداة لتقديم برامج إصلاحية والمشاركة في صنع السياسية العامة	2.3972	1.37778
زادت مستوى المشاركة السياسية	2.4468	1.22139
أبرزت وصنعت القيادات السياسية والاجتماعية	2.4965	1.26843
فعّلت دورها كأداة لتجميع وتمثيل المصالح المشتركة	2.5532	1.29519
مدى تحقيق الأحزاب السياسي الأحزاب لوظائفها	2.3590	.98321

يتبين من الجدول (3) ان الأحزاب السياسية في الأردن قد حققت الوظائف المرجوة منها بدرجة قليلة، حيث بلغ الوسط الحسابي لمجموع الفقرات 2.359 وبانحراف معياري 0.983. وقد بين الجدول نفسه أنها استطاعت أن تفعّل دورها كأداة لتجميع وتمثيل المصالح المشتركة بدرجة متوسطة وبوسط حسابي 2.553، في حين عملت على تحقيق الوظائف الأخرى بدرجة قليلة، وهي مرتبة كما يلي:

- صنع القيادات السياسية والاجتماعية
- زيادة مستوى المشاركة السياسية
- تفعيل دورها كأداة لتقديم برامج إصلاحية والمشاركة في صنع السياسية العامة
- تفعيل دورها كجهة ناطقة باسم الرأي العام وتوصيل مطالبة لصناع القرار
- تغيير وخلق ثقافة سياسية جديدة تتواءم مع مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان
- زيادة الانسجام بين أفراد المجتمع وتماسكه
- تفعيل دورها كوسيط بين الحاكم والمحكوم وإضفاء الشرعية السياسية للحكم

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة العزام[1]، ودراسة الحسامي[2]، ودراسة مارتينز[3]، حيث بيّنت جميع هذه الدراسات أن الأحزاب السياسية الأردنية كانت قاصرة عن تحقيق وظائفها التي تتعلق في التنمية السياسية، وبناء ثقافة سياسية حزبية إيجابية تعزز وجود النظام الحزبي، حيث كانت اتجاهات المواطنين نحو هذه الأحزاب سلبية، وقد ارجع الباحثون بعض أسباب هذا الضعف والعجز الى الإرث الثقافي السلبي للأحزاب، بالإضافة إلى الصورة السلبية للأحزاب السياسية التي عززتها وسائل التنشئة الإجتماعية والسياسية. ويرى النهار[4] أن البيئة القانونية التي أحاطت بالأحزاب السياسية الأردنية تمثل عائقا أكثر من كونها مساعدا للعمل الحزبي، حيث تم حظر الأحزاب منذ تأسيس الأحزاب وحتى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، ثم بعد ذلك جاءت بعض القوانين التي حدت من قدرة الأحزاب السياسية في التعبير عن أهدافها السياسية، هذا بالاضافة إلى عدم إعطاء الأحزاب السياسية أهمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يواجهها الأردنيون.

وقد اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة اوسي[5] في غانا والتي توصلت إلى أن الأحزاب السياسية في غانا تعتبر أداة داعمة للديمقراطية، وتقوم بجميع وظائفها على أكمل وجه كالتجنيد السياسي وتجميع المصالح والمساعدة في صنع السياسات العامة، وقد يكون هذا الإختلاف بسبب خصوصية التجربة الحزبية لكلا البلدين.

ثالثا: لمعرفة الاختلاف في طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية في الأردن، والاختلاف في مستوى تحقيق الأحزاب السياسية في الأردن لوظائفها، تبعا للاختلاف في العضوية في المؤسسة التي ينتمي إليها أفراد عينة الدراسة، فقد تم استخدام اختبار ت كما في الجدول (3).

(1) العزام، مرجع سابق، صص 244-263

(2) الحسامي، مرجع سابق.

(3)Martinez, C., Jordan's self-fulfilling prophecy: the production of feeble political parties and the perceived perils of democracy, P.P 356-372.

(4)Nahar, Gh., The Impact of Political Parties on the 2007 Jordanian Parliamentary Elections, p.p 121-133.

(5)Osei, A., Political parties in Ghana: agents of democracy?, P.P 543-563

جدول (3) نتائج اختبار ت لمعرفة الاختلاف في طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية في الأردن، والاختلاف في مستوى تحقيق الأحزاب السياسية في الأردن لوظائفها، تبعا للاختلاف في العضوية في المؤسسة

المتغير التابع	العضوية في الأحزاب	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
علاقة تعاونية	نعم	40	3.4219	.83526	7.869	139	0.000
	لا	101	2.2624	.66540			
علاقة تنافسية	نعم	40	2.3262	1.02293	1.779	139	0.077
	لا	101	2.3404	.80274			
علاقة صراعية	نعم	40	2.3972	.91065	7.410	139	0.000
	لا	101	3.5879	.79127.			
تحقيق الوظائف	نعم	40	3.2688	.77032	8.490	139	0.000
	لا	101	1.9988	.81231			

يتبين من الجدول(3) أنه لا يوجد فروق بين الحزبيين وغير الحزبيين في نظرتهم لطبيعة العلاقة التنافسية بين الأحزاب السياسية الأردنية، حيث بلغت قيمة ت 1.779 وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، الأمر الذي يعني أنه يوجد شبه إجماع من عينة الدراسة على وجود طبيعة العلاقة التنافسية بين الأحزاب السياسية الأردنية، وذلك من خلال التنافس في الانتخابات للمشاركة في السلطة السياسية. في حين يوجد فروق بين الحزبيين وغير الحزبيين في اتجاهاتهم نحو طبيعة العلاقة التعاونية وعلاقة الصراع، حيث بلغت قيمة ت لهما 7.869، 7.410 على التوالي وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، وقد كانت الفروق في العلاقة التعاونية لصالح الحزبيين، في حين كانت الفروق في علاقة الصراع لصالح غير الحزبيين، بمعنى أن أفراد عينة الدراسة من الحزبيين يرون بين طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية علاقة تعاونية أكثر منها علاقة صراع، والعكس يرون غير الحزبيين أن طبيعة العلاقة علاقة صراعية أكثر منها تعاونية.

ويتبين من الجدول نفســـه أنه يوجد فروق بين الحزبيين وغير الحزبيين في اتجاهاتهم نحو تحقيق الأحزاب السياسية لوظائفها، حيث بلغــت قيمة ت 8.490 وهي دالة إحصائيا عند مــستوى دلالـــة $0.05 \geq \alpha$، وقد كانت هذه الفروق لصالح الحزبيين، الأمر الذي يعني أن الحزبيين يرون أن

الأحزاب حققت وظائفها أكثر من غير الحزبيين، وقد يكون السبب التزام الأحزاب السياسية بآليات الديمقراطية في العمل الحزبي الداخلي كاختيار قادة الحزب وهيئاته وممثليه وفق النظام الداخلي لكل حزب، هذا بالإضافة إلى الالتزام بتثقيف أعضاء الحزب بثقافة ديمقراطية ، تعزز من قدراتهم في العمل السياسي وتأهيلهم لتولي المسؤوليات داخل الحزب، بمعنى أن العمل داخل الأحزاب السياسية أثّر على توجهات الحزبيين في نظرتهم لتحقيق وظائف الأحزاب السياسية بشكل عام. في حين لم تستطع الأحزاب السياسية الأردنية أن تخرج خارج نفسها وتصل إلى الشارع العام من أجل إقناع المواطنين أو النخبة السياسية بها، وبالتالي فقد المواطنون الثقه بهذه الأحزاب وبقدرتها على تحقيق وظائفها.

رابعا: لمعرفة قدرة طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية في الأردن على التنبؤ بتحقيق وظائفها، فقد تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي كما في الجداول ذوات الارقام (4أ، 4ب، 4ج، 4د).

جدول (4أ) معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية الأردنية وبين مدى تحقيق وظائفها

المتغيرات	تحقيق الوظائف /معامل ارتباط	مستوى الدلالة
علاقة تعاونية	.598	0.000
علاقة تنافسية	.390	0.000
علاقة صراعية	-.364	0.000

جدول (4ب) ملخص تحليل الانحدار

النموذج	ر	مربع ر	مربع ر المعدلة	الخطأ المعياري
1	.684(a)	.468	.456	.72495

a المتنبئ أ : الثابت ، العلاقة الصراعية، العلاقة التعاونية، العلاقة التنافسية

جدول (ج) تحليل تباين الانحدار ج

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
الانحدار	63.338	3	21.113	40.172	.000(a)
الخطأ	72.001	137	.526		
الكلي	135.339	140			

a المتنبئ: الثابت، العلاقة الصراعية، العلاقة التعاونية، العلاقة التنافسية

b المتنبئ به: مدى تحقيق الأحزاب لوظائفها

جدول (د) نتيجة تحليل الانحدار د

	معاملات غير معيارية		ت	مستوى الدلالة
الثابت	1.623	.300	5.409	.000
العلاقة التعاونية	.533	.097	5.521	.000
العلاقة التنافسية	.177	.096	1.845	.067
العلاقة الصراعية	-.356	.067	-5.333	.000

a المتنبئ به : مدى تحقيق الأحزاب السياسية لوظائفها

يتبين من الجدول (4أ) أنه يوجد علاقة طردية بين طبيعة العلاقة التعاونية والعلاقة التنافسية بين الأحزاب السياسية من جهة وبين تحقيق وظائفها من جهة أخرى، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون 0.598، 0.390 على التوالي، بمعنى أنه كلما اتجهت طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية إلى التعاون والتنافس، كانت قادرة على تحقيق وظائفها المرجوة منها. وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة كاروثرز التي ترى أن نجاح آليات التعاون والحوار بين الأحزاب السياسية مع بعضها بعضا يزيد من قدرتها على الإصلاح السياسي وتعزيز عمليات التحول الديمقراطي[1].

وقد بين الجدول نفسه وجود علاقة عكسية بين طبيعة العلاقة الصراعية بين الأحزاب السياسية وبين قدرتها على تحقيق وظائفها، حيث كان معامل الارتباط بينهما −0.364 ، بمعنى كلما اتجهت العلاقة بين الأحزاب السياسية إلى الصراع والاختلاف، كانت هذه الأحزاب غير قادرة على تحقيق وظائفها. ويرى النهار[2] ان العدد الكبير للأحزاب السياسية في الأردن هو علامة غير صحية، الأمر الذي يؤثر سلبا على تحقيق التنمية السياسية، والوصول إلى مستوى كبير من المشاركة السياسية. وهناك بعض الآراء ترى أن سبب عدم قيام الأحزاب السياسية بوظائفها المختلفة كثرة عدد الأحزاب والانقسامات فيها، حيث أن أغلب الأحزاب الأردنية تبدو غير قادرة على خلق برامج سياسية فعالة أو على تمثيل المصالح السياسية بسبب العدد الكبير، فتجد الكثير من الأحزاب القومية التي تحمل نفس

(1) Carothers, T, Confronting the Weakest Link: Aiding Political Parties in New Democracies ,p 203.

(2) Nahar,GH. The Impact of Political Parties on the 2007 Jordanian Parliamentary Elections,121-133.

الشعارات والأفكار، كما تجد الكثير من الأحزاب اليسارية أيضا والكثير من الأحزاب الوسطية، والدينية كذلك[1].

ويرى دوفرجيه أن التحالفات القوية والمنسجمة يمكن أن تعطي لنظام حزبي تعددي هيئة تشبه النظام الثنائي، وتجعل المعارضة أكثر تماسكا وأكثر اعتدالا وأكثر وضوحا. كما أن الصراع بين الأحزاب السياسية يعمل على تعطيل العمل ويمنع الرأي العام من ان يتكون بوضوح وأن يكون له موقف من القضايا المختلفة [2].

ويتبين من الجدول رقم (4ب) أن قيمة مربع معامل الارتباط 0.468 وهي نسبة التباين المفسر، بمعنى ان 46% من قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على تحقيق وظائفها يفسر من خلال طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية سواء أكانت علاقة صراع أو علاقة تعاون أو علاقة تنافس، وهذا يدل على أن طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية لها القدرة على تفسير التنبؤ بقدرة هذه الأحزاب في تحقيق وظائفها وقد بينت دلالة هذه القيمة المبينة في الجدول رقم (4ج) تحليل انحدار التباين من خلال اختبار (ف) الذي بين مقدرة علاقة الصراع والتعاون والتنافس في التنبؤ بزيادة قدرة الأحزاب السياسية في تحقيق وظائفها، حيث بلغت قيمتها 40.172 وهي دالـــة إحصائيـــا عند مـــستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$. وقد تم حساب قيمة الثابت وقيمة ب في الجدول (4د) اللتان تدلان على شكل معادلة التنبؤ كما يلي:

قدرة الأحزاب السياسية على تحقيق وظائفها = 1.623 + 0.533 x العلاقة التعاونية – 0.356 x علاقة الصراع.

(1) تشامبرز، واخرون. تقييم الإطار الانتخابي، المملكة الاردنية الهاشمية، شبكة تقرير الديمقراطية الدولية، برلين / المانيا، ومركز الأردن الجديد للدراسات، ص 21.

(2) ديفرجيه، مرجع سابق، ص ص 414–415

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع العلاقة بين الأحزاب السياسية في ظل التعدد الهائل للأحزاب السياسية في الأردن ومعرفة فيما إذا كان لنمط العلاقة دور وقدرة في تحقيق الأحزاب السياسية لوظائفها، وذلك من وجهة نظر الحزبيين وغير الحزبيين، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

- إن الغالب على طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية هي العلاقة الصراعية، الأمر الذي قد يصل بهذه الأحزاب إلى تعطيل أعمالها وعدم القدرة على القيام بوظائفها إذا تعارضت بعض القضايا مع مصالحها الخاصة، تلاها الطبيعة التنافسية عن طريق الانتخابات، وأخيراً العلاقة التعاونية، وقد كانت جميعها بدرجة متوسطة. حيث إنه يمكن أن تتعطل نشاطات الأحزاب السياسية كتشكيل قوائم للترشح للانتخابات النيابية، والنقابية أوتشكيل لجان للضغط والتأثير على الأجندة السياسية بشأن قضايا محددة، أو لتمرير تشريعات في البرلمان من أجل إصلاحات سياسية، وإعطاء الثقة للحكومة، أو لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، وذلك بسبب هذه العلاقة، وبسبب الاختلاف والتعارض بين المصالح الشخصية التي تعود على الأحزاب السياسية كل على حدة.
- حققت الأحزاب السياسية في الأردن الوظائف المرجوة منها كصنع القيادات، وزيادة المشاركة في صنع السياسة العامة، وخلق ثقافة سياسية ديمقراطية تتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان، وتفعيل دورها كوسيط بين الحاكم والمحكوم وإضفاء الشرعية السياسية للحكم، بدرجة قليلة.
- أظهرت الدراسة عدم وجود فروق بين الحزبيين وغير الحزبيين في نظرتهم لطبيعة العلاقة التنافسية بين الأحزاب السياسية، في حين أظهرت أن أفراد عينة الدراسة الحزبيين يرون بأن طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية علاقة تعاونية أكثر منها علاقة صراع، والعكس يرون غير الحزبيين بأن طبيعة العلاقة علاقة صراعية أكثر منها تعاونية، كما أن الحزبيين يرون بان الأحزاب حققت وظائفها أكثر من غير الحزبيين.
- يوجد علاقة طردية بين طبيعة العلاقة التعاونية والتنافسية بين الأحزاب السياسية وبين تحقيق وظائفها، بمعنى أنه كلما اتجهت طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية إلى التعاون والتنافس، كانت قادرة على تحقيق وظائفها المرجوة منها. وقد تبين وجود علاقة عكسية بين طبيعة العلاقة الصراعية بين الأحزاب السياسية وبين قدرتها على تحقيق وظائفها الأمر الذي يعني أنه كلما اتجهت العلاقة بين الأحزاب السياسية إلى الصراع والاختلاف، كانت هذه الأحزاب غير قادرة على تحقيق وظائفها. وان 46% من قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على تحقيق وظائفها، يفسر

من خلال طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية سواء أكانت علاقة صراع أم علاقة تعاون أو علاقة تنافس.

بعد عرض الإطار النظري والدراسات السابقة حول موضوع التعدد الحزبي وطبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية في الأردن، وبعد تحليل نتائج الدراسة الميدانية، يتبين أنه ليس بالضرورة أن المنافسة السياسية وحدها تخلق بيئة سياسية ديمقراطية، تمكن الأحزاب السياسية من تحقيق وظائفها المنشودة، وخاصة في حالة الأردن التي تصل فيه الأحزاب السياسية الى 47 حزبا سياسيا، لذا فإنه لا بد للأحزاب السياسية في الأردن أن تعمل وفق علاقة تعاونية من خلال تشكيل تحالفات كبيرة لأحزاب سياسية، أو تشكيل لجان وتجمعات وحوارات مشتركة قد تصل إلى التحالف والاندماج، والابتعاد عن الصراع والاختلاف الذي يصل حد تعطيل العمل، الأمر الذي قد يؤثر في قدرة هذه الأحزاب السياسية على تحقيق وظائفها.

المراجع

تشامبرز، ريتشارد، واخرون. تقييم الإطار الانتخابي، المملكة الاردنية الهاشمية، شبكة تقرير الديمقراطية الدولية، برلين / المانيا، ومركز الأردن الجديد للدراسات، عمان / الأردن، 2007.

الثبيتات، قاسم. المحور السياسي، في جامعة البترا، التربية الوطنية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

حرب، أسـامة الغزالـي. الأحزاب السياسية في العالـم الثالث، سلسلة عالم المعرفة (117)، الكويت، 1987.

الحسامي، أحمد. الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية (1989–2008). رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الاوسط، الأردن، 2010.

شرقاوي، سعاد. النظم السياسية في العالم المعاصر، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007.

العزام، عبد المجيد. اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية، دراسات: العلوم الانسانية والاجتماعية، مج 30، ع 2، 2003، صص 244–263.

ديفرجيه، موريس. الاحزاب السياسية، ترجمة سعد، علي مقلد، وزارة الثقافة، القاهرة، 2011.

محى الدين، مولود مراد. نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطن/ دراسة قانونية تحليلية مقارنة، مطبعة سيما – سليمانية، العراق، 2006.

المصالحة، محمد. التجربة الحزبية السياسية في الأردن، دراسة تحليلية مقارنة/ بين تجربتي الخمسينات والتسعينات، عمان: دار وائل للنشر، 1999، صص 105 – 118.

المنوفي، كمال. اصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر، الكويت، 1987.

النعيمات، أسامة أحمد؛ الدروع، خالد خلف. أثر النظام الحزبي في الرقابة الإدارية على أعمال الإدارة (دراسة تطبيقية على المملكة الأردنية الهاشمية)، دراسات، علوم الشريعة والقانون، مج43، ع1، 2016، ص 35–54.

Almond, G. A. and Powell, G. B. (1966). Comparative politices – A developmental approach, Boston: little, Browen and company.

Carothers, T., (2006). Confronting the Weakest Link: Aiding Political Parties in New Democracies (Washington, DC: Carnegie -Endowment for international Peace).

Eyadat, Z. (2015). A Transition without Players: The Role of Political Parties in the Arab Revolutions, Democracy and Security, Volume 11, Issue 2, Pages 160-175

Martinez, J. C., (2017). Jordan's self-fulfilling prophecy: the production of feeble political parties and the perceived perils of democracy, British Journal of Middle Eastern Studies, Volume 44, Issue 3, , Pages 356-372.

Nahar, Gh. S. (2012). The Impact of Political Parties on the 2007 Jordanian Parliamentary Elections, International Journal of Humanities and Social Science Vol. 2 No. 16. p.p 121-133.

Osei, A. (2013). Political parties in Ghana: agents of democracy?, Journal of Contemporary African Studies, Volume 31, Issue 4, Pages 543-563

Osei-H., Bertha Z. & Agomor, K. S. (2018). Gender in political parties : Ghana's 2016 general elections, South African Journal of International Affairs , Volume 25, - Issue 3, Pages 393-411

Sartori, G., (1976). parties and party system.vol.1. New York: Cambridge university press.

Al-Sharah, M., Althubetat, Q., Jarrar, A., (2014). The Level of Political Reform Awareness in Jordan from the Perspective of Jordanian Political Parties' General Secretaries, Public Policy and Administration Research, Vol.4, No.2, p. p 1-11.

Stanyer, J., (2005). Political Parties, the Internet and the 2005 General Election: From Web Presence to E-Campaigning?, Journal of Marketing Management., Volume 21, Issue 9-10., Pages 1049-1065.

Veenendaal, W. P, (2013). How democracy functions without parties: The Republic of Palau, Party Politics, vol. 22, 1: pp. 27-36

Zapata-Barrero , R. , (2017). How do political parties deal with the "diversity gap"? Democratic deficits and party strategies, Ethnic and Racial Studies,, Volume 40, Issue 5, Pages 766-786.